

OECD Watch

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات

أداة السلوك المسؤول للشركات



عن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات (المبادئ التوجيهية) هي توصيات مدعومة حكومياً موجهة للشركات بشأن سلوك الشركات المسئول في العمليات التي تنفذها في أرجاء العالم. تغطي هذه المبادئ التوجيهية مجموعة من المواضيع التي تشمل حقوق الإنسان والشغل والبيئة ونشر المعلومات والفساد والنظام الضريبي. تعتبر آلية تسوية المنازعات المرتبطة بالمبادئ التوجيهية أداة فريدة من نوعها لمعالجة سوء سلوك الشركات. يقدم هذا الكتيب لمحة عامة عن المبادئ التوجيهية وآلية تقديم الشكاوى المرتبطة بها.

لمحة عامة عن الأحكام الأساسية للمبادئ التوجيهية

مقدمة:

تتكون المبادئ التوجيهية من معايير ومبادئ اختيارية، لكن تلتزم الدول المنضمة بتنفيذها.

الفصل الأول – المفاهيم والمبادئ:

تنطبق المبادئ التوجيهية على جميع قطاعات الاقتصاد وجميع العمليات الدولية التي تنفذها الشركات العاملة في أو من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان المنضمة.

الفصل الثاني – مبادئ عامة:

يتعين على الشركات العمل بموجب القوانين واللوائح المحلية وبطريقة تسهم في التنمية المستدامة. وينبغي عليها تقدير ودرء وتخفيف (أي ممارسة) سلوك العناية الواجبة (على) جميع الآثار الضارة الناجمة عن أنشطتها وفي جميع أجزاء سلاسل التوريد الخاصة بها وعلاقاتها التجارية الأخرى. ينبغي على الشركات التواصل بشكل جاد مع الجهات المعنية وأن تعزز مبادئ الإدارة الرشيدة للشركات وتمتنع عن المشاركة غير الملائمة في الأنشطة السياسية.

الفصل الثالث – نشر المعلومات:

يتعين على الشركات نشر معلومات عن جميع الجوانب المهمة بشأن أنشطتها وهيكلتها وأدائها المالي وغير المالي (أي الاجتماعي والبيئي) والمساهمين فيها ونظام إدارتها. كما يتعين على الشركات نشر معلومات عن علاقاتها وأنشطتها التجارية والآثار المترتبة على هذه العلاقات.

الفصل الرابع - حقوق الإنسان:

يتعين على الشركات احترام حقوق الإنسان في الممارسة العملية ومن خلال الإلتزام بسياسات احترام حقوق الإنسان على حد سواء. ويتعين عليها اتخاذ العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لتقييم ومعالجة الآثار الحقوقية الفعلية والمحتملة وتنفيذ العمليات التي تمكن المعالجة.

الفصل الخامس - التشغيل والعلاقات المهنية:

يتعين على الشركات احترام المعايير الأساسية لحقوق العمال وتوفير ظروف عمل لائقة وأجور تلبي الاحتياجات الأساسية للعمال وأسرتهم.

الفصل السادس - البيئة:

يتعين على الشركات تحديد الآثار السلبية على البيئة والصحة والسلامة العامة ومنع هذه الآثار وتخفيفها. ويتعين عليها وضع نظام لإدارة البيئة وتحسين الأداء البيئي باستمرار، بما في ذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

الفصل السابع - الرشوة والفساد:

يتعين على الشركات عدم تقديم أو قبول الرشوة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وينبغي عليها التحلي بالأخلاق اللازمة وتبني برامج الامتثال وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع عمليات الرشوة وكشفها. كما ينبغي عليها أن تتمتع بالشفافية بشأن جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد.

الفصل الثامن - مصالح المستهلكين:

يتعين على الشركات تطبيق ممارسات التسويق والإعلان العادلة وضمن جودة وموثوقية سلعها وخدماتها وتوفير معلومات دقيقة وقابلة للتحقق وواضحة لتمكين المستهلكين من اتخاذ القرارات المستنيرة.

الفصل التاسع - العلم والتكنولوجيا:

يتعين على الشركات المساهمة في تنمية القدرات الابتكارية المحلية والوطنية من خلال نقل التكنولوجيات الجديدة ومنح استخدام حقوق الملكية الفكرية وتوظيف الموظفين المحليين.

الفصل العاشر - المنافسة:

يتعين على الشركات الإلتزام بقوانين ولوائح المنافسة والإمتناع عن المشاركة في السلوكيات المنافية للمنافسة.

الفصل الحادي عشر - النظام الضريبي:

يتعين على الشركات المساهمة في المالية العامة للبلدان المضيفة من خلال تسديد الضرائب في الوقت المناسب وذلك تمتشياً مع نص وروح القوانين واللوائح الضريبية. ويتعين عليها تجنب تحويل الأرباح أو الخسائر للحد من أعبائها الضريبية.

الخطوة الأولى - النظر في الشكاوى:

- حدد المخالفة المرتكبة وحدد الشركات التي تعتقد أنها مسؤولة عن المخالفة أو متورطة فيها.
- انظر في فوائد تقديم شكوى بشأن المبادئ التوجيهية وكذلك القيود المفروضة على آلية تقديم الشكاوى. انظر فيما إذا كانت هناك استراتيجيات أخرى أكثر فعالية أو كفاءة. يمكن تطبيق استراتيجيات متزامنة.
- لتكن على بينة بالوقت والموارد اللازمة لعملية تقديم الشكاوى.

كيفية تقديم الشكاوى

توضح شبكة OECD Watch في الدليل التفصيلي التالي العملية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات والأفراد اتباعها لتقديم الشكاوى بشأن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتحضير للتدخل والمتابعة بعد رفع الشكاوى. للحصول على المزيد من التوجيهات المفصلة، يرجى مراجعة دليل شبكة OECD Watch الخاص بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات (متاح على www.oecdwatch.org).

السمات الرئيسية

للتحديث الذي تم إجراؤه في العام ٢٠١١ على المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في مايو ٢٠١١، اعتمدت الحكومات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول المنضمة تحديتاً على المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى الرغم من أن بعض أوجه القصور الأساسية ما زالت موجودة مثل غياب آليات الإنفاذ، فقد قدم التحديث أحكاماً جديدة جوهرية في مجالات مثل العناية الواجبة ومسؤولية سلسلة التوريد وحقوق الإنسان. كما تم تحسين الإجراءات التي ينبغي على نقاط الاتصال الوطنية اتباعها عند معالجة الشكاوى.

حقوق الإنسان ومشاركة أصحاب المصلحة: تُؤكد المبادئ التوجيهية على وجوب احترام الشركات لجميع حقوق الإنسان في جميع الأماكن التي تنفذ فيها عملياتها. كما يتعين عليها تجنب التسبب أو الإسهام في انتهاكات حقوق الإنسان والانخراط في مشاركة أصحاب المصلحة الفعالة مع الأفراد والمجتمعات المتأثرة.

أداء نقاط الاتصال الوطنية: يجب أن تكون نقاط الاتصال الوطنية محايدة ويجب أن تكون طريقة معالجتها للشكاوى متوقعة كما يجب أن تكون منصفة في معالجتها للشكاوى. ويتعين عليها أن تعطي الأولوية للشفاية وأن تضع الجداول الزمنية وتتبعها وأن تتبع إجراءات يمكن التنبؤ بها وأن تكون مرئية ومنفتحة على جميع أصحاب المصلحة.

العناية الواجبة: العناية الواجبة هي عملية تقوم من خلالها الشركات وبشكل فعال بتحديد الآثار السلبية الفعلية والمحتملة ومنع هذه الآثار وتخفيفها وتفسير كيفية معالجتها لها. تنطوي عملية العناية الواجبة على تقييم الآثار الفعلية والمحتملة، ودمج نتائج هذا التقييم والبناء عليه وتتبع الردود وكذلك الإبلاغ عن كيفية معالجة الآثار. تتطلب المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الشركات بذل العناية الواجبة بشأن القضايا التي تغطيها المبادئ التوجيهية، بما في ذلك حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد ومصالح المستهلكين.

مسؤولية سلسلة التوريد: تُطبق المبادئ التوجيهية على جميع كيانات الشركات، بما في ذلك الشركات التابعة وأصحاب الامتيازات وجميع العلاقات التجارية مثل الموردين والمقاولين من الباطن. وفضلاً عن سعيها إلى تجنب التسبب أو المساهمة في الآثار السلبية، فإنه ينبغي على الشركات مواصلة السعي لمنع الآثار السلبية التي ترتبط بمنتجاتها أو خدماتها. هذا ويتم تشجيع الشركات على تقديم تقارير علنية عن علاقاتها بجميع الشركاء التجاريين والآثار الناتجة عن هؤلاء الشركاء.

الخطوة الثانية - أجب على الأسئلة الخاصة بالجدوى:

- انظر فيما إذا كان موضوع الشكوى مشمول في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حدد الفصول والأحكام التي تم انتهاكها.
- حدد تورط وعلاقات الهيئات المؤسسية في القضية (على سبيل المثال شركات أم، شركات تابعة، شركات مشتركة، ممولين، شركاء في سلسلة التوريد، علاقات عمل أخرى).
- حدد جهة (جهات) الاتصال الوطنية المناسبة والقواعد التي تطبقها هذه الجهات في معالجة الشكاوى.

الخطوة الثالثة - حدد النتائج المرجوة:

- حدد مطالبك (على سبيل المثال تغيير السياسات أو ممارسات محددة، منع الضرر، تدارك الآثار السلبية، ... إلخ).
- حدد طلبك الذي تقدمه لنقطة الاتصال الوطنية (على سبيل المثال تسهيل الوساطة، تقصي حقائق، تقييم الامتثال، إصدار التوصيات، ... إلخ).
- حدد المسائل التي ترغب بالمساومة عليها والمسائل غير القابلة للتفاوض.
- انظر في النتائج الإيجابية والسلبية الأخرى للشكوى (على سبيل المثال تحسين السياسات الحكومية، تغيير الممارسات الصناعية، زيادة الوعي العام من خلال الدعاية، ... إلخ).



منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونقاط الاتصال الوطنية

يُطلب من جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المنظمة أن يكون لديها نقطة اتصال وطنية فاعلة. وعلى الرغم من أن جميع نقاط الاتصال الوطنية هي مكاتب حكومية، إلا أنه لا يتم هيكلتها بشكل موحد أو وضعها في نفس الأقسام. يتم ببساطة وضع بعض نقاط الاتصال الوطنية في مكتب حكومي واحد. البعض الآخر يكون 'متعدد الأجزاء' وقد يضم ممثلين من قطاع الأعمال والنقابات والمنظمات غير الحكومية باعتبارها جزء لا يتجزأ من نقطة الاتصال الوطنية. تتكون نقاط الاتصال الوطنية التي تؤدي عملها على أكمل وجه من خبراء مستقلين أو يكون لديها "مجلس توجيهي" خارجي يوفر الرقابة. يُطلب من جميع نقاط الاتصال الوطنية أن تكون واضحة ويمكن الوصول إليها وشفافة وخاضعة للمساءلة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها ٣٤ دولة. تعمل المنظمة على وضع وتعزيز السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انضم ١٢ بلداً من البلدان غير الأعضاء في المنظمة إلى إعلان المنظمة بشأن الاستثمارات الدولية الذي يتضمن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

يجب على الحكومات المنظمة للمبادئ التوجيهية إنشاء نقطة اتصال وطنية لتعزيز المبادئ التوجيهية ومعالجة الشكاوى بشأن السلوك المزعوم للشركات في 'ظروف معينة'. يركز الإجراء الخاص بالشكاوى في 'ظروف معينة' على إيجاد حل بين الأطراف من خلال الحوار بالوساطة. وإذا فشلت الوساطة، يمكن لنقاط الاتصال الوطنية الإدلاء ببيانات تحدد ما إذا تم انتهاك المبادئ التوجيهية أم لا وتقديم توصيات لتعزيز مستوى أفضل من الاحترام للمبادئ التوجيهية.

الخطوة الخامسة - تقديم الشكاوى والمشاركة في عملية رفع الشكاوى:

ينبغي تقديم الشكاوى إلى نقطة الاتصال الوطنية المناسبة إما عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق البريد العادي. تشمل العملية التي تجريها نقطة الاتصال الوطنية على عدة مراحل مثل:

- التقييم الأولي: تقوم نقطة الاتصال الوطنية بالنظر فيما إذا كانت الشكاوى تستحق المزيد من الدراسة والفحص أم لا. توقع كتابة عدة ردود لنقطة الاتصال الوطنية وتوفير معلومات وتوضيحات إضافية.
- الوساطة: تسعى نقطة الاتصال الوطنية إلى جمع الأطراف للتوسط في التوصل إلى حل تقبله الأطراف. توقع حضور اجتماعات مع نقطة الاتصال الوطنية والشركة كجزء من الوساطة.
- الحسم: في حال فشل الوساطة، يمكن لنقاط الاتصال الوطنية إجراء تقييم للمخالفات المزعومة.

الخطوة الرابعة - اكتب الشكاوى:

قامت شبكة OECD Watch بتطوير نموذج يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدامه لكتابة شكاوى واضحة وكاملة ومحددة ومقنعة. يجب أن تتضمن الشكاوى كحد أدنى: هوية المشتكين والمخالفة (المخالفات) المزعوم (ة) والشركة (الشركات) ومشاركتها أو مساهمتها في هذه القضية وأحكام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المزعوم مخالفتها والأدلة التي تدعم كل مخالفة مزعومة ومطالب الشركة (الشركات) والطلبات الموجهة لنقطة الاتصال الوطنية.



تقديم الشكاوى: من، ماذا، متى، أين ولماذا

تختلف الإجراءات التي وضعتها نقاط الاتصال الوطنية لمعالجة الشكاوى من نقطة اتصال وطنية لأخرى. من المهم أن ننظر إلى القواعد المحددة التي تتبناها إحدى نقاط الاتصال الوطنية قبل كتابة وتقديم شكاوى ما. تضم القواعد المشتركة بين جميع نقاط الاتصال الوطنية ما يلي:

أين: ينبغي تقديم الشكاوى في نقطة الاتصال الوطنية في البلد الذي تم فيه ارتكاب المخالفة المزعومة. إذا لم يكن هناك نقطة اتصال وطنية في البلد المضيف، فينبغي تقديم الشكاوى لنقطة الاتصال الوطنية في البلد الأم الذي يقع فيه مقر الشركة المخالفة. ويمكن تقديم شكاوى بالتزامن لعدة نقاط اتصال وطنية (في البلد المضيف والبلد الأم).

لماذا: يمكن (ولكن هذا ليس مضمون على وجه التأكيد) أن تؤدي عملية تقديم الشكاوى المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تغييرات في سلوك الشركات ورفع مستوى الوعي العام وتوفير آلية لمعالجة المظالم.

من: يمكن لـ 'أي طرف' مهتم تقديم شكاوى. ويشمل هذا النقابات والمنظمات غير الحكومية وكذلك العمال والمجتمعات والأفراد المتأثرين سلباً من جراء الأنشطة التي تنفذها شركة ما.

مانا: يمكن تقديم الشكاوى ضد الشركات الموجودة أو العاملة في إحدى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو البلدان المنضمة بشأن أنشطتها الدولية. ويشمل هذا أي تأثير سلبي عبر سلاسل توريدها وعلاقاتها التجارية بشأن أي مخالفة مزعومة تشملها المبادئ التوجيهية.

متى: يمكن تقديم الشكاوى ضد المخالفات السابقة التي لم تعالجها الشركة بالقدر الكافي أو المخالفات الحالية أو المخالفات التي قد يتم ارتكابها إذا قامت الشركة بتنفيذ أنشطة مقررّة لم تقم الشركة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة بشأنها.

- في حال فشل الوساطة، يجب أن يحدد البيان القضايا والعملية التي مرت بها والتوصيات المقدمة للأطراف.
- تتوقع شبكة OECD Watch من نقاط الاتصال الوطنية إجراء تقييم للمخالفات المزعومة في البيان الختامي.
- يجب أن يشمل البيان بنود لمراقبة ومتابعة الاتفاقيات أو التوصيات. توقع التعليق على عدة مسودات وصيغة للمفاوضات.

- لغرض احتتام العملية، يتعين على نقطة الاتصال الوطنية إصدار بيان ختامي عام.
- في حال نجاح الوساطة، يجب أن يحدد البيان القضايا والعملية التي مرت بها والاتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه.

شبكة OECD Watch والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تهدف شبكة OECD Watch إلى ضمان مساهمة النشاط الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وضمان مساءلة الشركات عن الآثار التي تتسبب بها في أرجاء العالم.

بناء القدرات والدعم: تدعم شبكة OECD Watch منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية عن طريق: عقد حلقات بناء القدرات وتقديم المشورة المفصلة بشأن عملية تقديم الشكاوى المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للمنظمات التي تنظر وتشارك في قضية ما وتطوير ونشر دليل حول كيفية تفسير واستخدام المبادئ التوجيهية وتقديم منح صغيرة للمنظمات غير الحكومية المحتاجة التي يساهم عملها في الأهداف العامة للشبكة.

OECD Watch هي شبكة عالمية تضم أكثر من ٨٠ عضواً في ٤٥ دولة. تتكون العضوية من مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني يربطها التزامها بضمان مساهمة النشاط الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وضمان مساءلة الشركات عن أفعالها في أرجاء العالم. في غياب إطار ملزم عالمياً لمساءلة الشركات، تعتبر المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واحدة من الآليات القليلة المتاحة لمساءلة الشركات عن عملياتها الدولية.

البحث والتحليل: تقوم شبكة OECD Watch بإجراء عمليات بحث وتحليل للعديد من النواحي الخاصة بتنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفعالية هذه المبادئ وتأثيرها. وتؤمن شبكة OECD Watch أنه باختيار فعالية المبادئ التوجيهية للمنظمة والإشارة إلى أوجه القصور فيها، فإنه يمكن تحسين هذه الأداة وأيضاً أداء نقاط الاتصال الوطنية الفردية. تمتلك الشبكة قاعدة بيانات على الإنترنت تضم جميع القضايا المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والتي رفعتها المنظمات غير الحكومية، وتقوم بنشر تحديث ربع سنوي للقضايا، بما في ذلك التطورات في القضايا وتحليلها.

الضغط والمناصرة: بصفتها صاحبة مصلحة معترف بها، تعمل شبكة OECD Watch كقناة لتناول وجهات نظر المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المتضررة ومصالحها في نقاشات السياسات في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالإضافة إلى رصد أداء نقاط الاتصال الوطنية والدعوة إلى تحسين هذا الأداء وتنفيذ المبادئ التوجيهية، تعمل شبكة OECD Watch على تقديم المشورة في مجال السياسات في العديد من المواضيع الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الدولي والنشاط التجاري. تدعم الشبكة هذه السياسات والمواقف وتدعو إليها في تفاعلاتها مع صانعي السياسات ورجال الأعمال والنقابات العمالية.

أدوات أخرى لمساءلة الشركات: بخلاف المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تساهم شبكة OECD Watch في جهود أخرى في مجال المناصرة بهدف تعزيز أثر مساءلة الشركات على المستوى الدولي.

عن هذا الكتيب

يقدم هذا الكتيب لمحة موجزة عن محتوى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات وآلية تقديم الشكاوى المرتبطة بها. يمكن لمنظمات المجتمع المدني والعمال والمجتمعات والأفراد المتضررين من جراء السلوك التجاري غير المسؤول استخدام المبادئ التوجيهية لمساءلة الشركات عن أفعالها. يقدم هذا الكتيب شرحاً موجزاً لكيفية القيام بذلك.

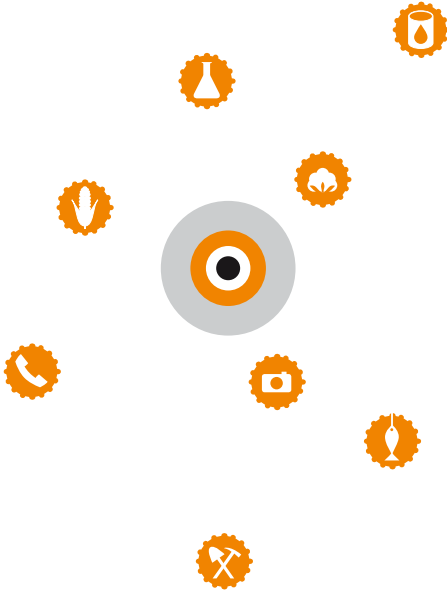
يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات التفصيلية في دليل شبكة OECD Watch الخاص بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات، الموجود على موقع شبكة OECD Watch (www.oecdwatch.org).

عن شبكة OECD Watch

تأسست الشبكة في العام ٢٠٠٣ وهي شبكة عالمية تضم أكثر من ٨٠ عضواً في ٤٥ دولة، وتتكون العضوية من مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني يربطها التزامها بضمان مساهمة النشاط الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وضمان مساءلة الشركات عن أفعالها في أرجاء العالم.

OECD Watch
Sarphatistraat 30
1018 GL Amsterdam
The Netherlands

+٣١ ٢٠ ٦٣٩١٣٩١
info@oecdwatch.org
www.oecdwatch.org



تم إصدار هذا الكتيب بفضل الدعم المالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. تتحمل شبكة OECD Watch المسؤولية عن محتويات هذا الكتيب، ولا تعكس هذه المحتويات وجهات نظر الممولين.